مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
ONLINE ISSN : 2572-5386 ... PRINT ISSN : 2226-1419
website : www.muthjaes.net
المجلات الاكاديمية العراقية

# دراسة تحليلية لسياسات النقد الأجنبي وأثرها في التجارة الخارجية -السودان خلال الفترة 2005 - 2018

الصديق يوسف محمد موسي*
جامعة الملك خالد/ المملكة العربية السعودية

**معلومات المقالة**

**تاريخ البحث**
الاستلام :2020/2/23
تاريخ التعديل :2020/4/28
قبول النشر :2020/4/30
متوفر على الأنترنيت:2020/7/9

**الكلمات المفتاحية :**
النقد الاجنبي
التجارة الخارجية
السياسات النقدية
سعر الصرف
التمويل الصناعي

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة الي تحليل سياسات النقد الأجنبي ودورها في تجارة السودان الخارجية خلال الفترة 2005م – 2018م حيث تعتبر سياسات النقد الأجنبي من الأدوات الضرورية للسياسة النقدية التي يقوم بها بنك السودان المركزي لما لها أثر على تمويل الصادرات والواردات التي تؤثر بدورها على التجارة الخارجية. وللإجابة على تساؤلات الدراسة، اعتمد الباحث بالنسبة للإطار النظري للدراسة على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة أما الإطار العملي فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. وفي ذلك تم وضع عدد من الفروض تمثلت في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وكل من التمويل الزراعي والصناعي وتمويل قطاع التجارة الخارجية، وإجمالي التمويل المصرفي الممنوح وحجم الواردات والصادرات وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف وكل من التمويل الزراعي والصناعي وتمويل قطاع التجارة الخارجية، وإجمالي التمويل المصرفي الممنوح والواردات والصادرات كلما ارتفع سعر الصرف ينخفض حجم التمويل المصرفي الممنوح للقطاعات أعلاه وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها العمل على تمويل القطاع الصناعي بالشكل المطلوب حتى يؤدي دوره الأساسي في تمويل تجارة السودان الخارجية، وكذلك العمل على زيادة التمويل المصرفي لكل من القطاع الزراعي وقطاع التجارة الخارجية.

# An analytical study of foreign exchange policies and their impact on foreign trade in Sudan 2005 - 2018

Elsiddig Yousif Mohammed Mousa *
King Khalid University / Kingdom of Saudi Arabia

**Abstract**

This study aims to analyze the foreign exchange policies and their role in the foreign trade of Sudan during the period 2005 – 2018. Therefore, the foreign exchange policies are necessary tools of monetary policy issued by the Central Bank of Sudan because of its impact on the financing of exports and imports, which in turn affect the foreign trade. To answer the study questions, the researcher has developed a theoretical framework through an in-depth literature review. Establishing a number of assumptions represented in the presence of a statistically significant relationship between the exchange rate and both agricultural and industrial financing and foreign trade sector financing, and the total granted bank financing and the volume of imports and exports The study reached several results, the most important of which is that there is an inverse relationship between the exchange rate and both agricultural and industrial financing and foreign trade sector financing, and the total bank financing granted, imports and exports, the higher the exchange rate, the less the amount of bank financing granted to the sectors above The study recommended several recommendations, including working to finance the industrial sector in the required manner in order to play its primary role in financing Sudan's foreign trade, as well as working to increase bank financing for both the agricultural sector and the foreign trade sector. Finally, this study can help the policy makers in designing accurate plan which help in increasing the national income the development of Sudan, beside enhancing the Sudan library by precise information about foreign trade.

**key words** : Foreign Fund , External Trade , Monetary Policy , Exchange Rate , Industrial Financing.

* Corresponding author : E-mail addresses : elkahaly2009@hotmail.com.

2020 AL – Muthanna University . DOI:10.18081/MJAES/2020-10/153 -162.

## المقدمة

تكمن المشكلة في محدودية دور الجهاز المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي وتعدد أدوات السياسة النقدية وحداثة فترة التعامل بها في توجيه الاقتصاد، وارتفاع درجة حساسيتها للمتغيرات الخارجية، جراء انتهاج الحكومة سياسة التحرير الاقتصادي خلال الفترة (2005م - 2018م)، ولذا تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الاتية:

- ✓ هل توجد علاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الزراعي وسعر الصرف؟
- ✓ هل توجد علاقة بين التمويل المصرفي للقطاع الصناعي وسعر الصرف؟
- ✓ هل توجد علاقة بين التمويل المصرفي لقطاع التجارة والخارجية وسعر الصرف؟
- ✓ هل أثرت سياسات النقد الاجنبي على تجارة السودان الخارجية؟

## أهمية الدراسة

تتمثل في دراسة وتحليل سياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف وأثرهما في تمويل تجارة السودان الخارجية خلال الفترة من (2005- 2018) وذلك من خلال التحليل الاقتصادي والإحصائي خلال الفترة 2005 - 2018.

## أهداف الدراسة

- ✓ معرفة أثر سعر الصرف على التمويل المصرفي للقطاع الزراعي.
- ✓ توضيح علاقة سعر الصرف بالتمويل المصرفي للقطاع الصناعي.
- ✓ تحديد علاقة سعر الصرف بتمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية.
- ✓ تفسير العلاقة بين سعر الصرف وحجم الواردات والصادرات.

## فروض الدراسة

تسعى الدراسة الى اختبار الفرضيات التالية :

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتمويل المصرفي للقطاع الزراعي.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتمويل المصرفي للقطاع الصناعي.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف واجمالي التمويل المصرفي.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وحجم الواردات.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وحجم الصادرات.

## منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي ودراسة الحالة

## متغيرات الدراسة:

$$AG+ IN +CM +TF+X+M= F (EX)$$

- المتغيرات التابعة:1. التمويل المصرفي للقطاع الزراعي 2. التمويل المصرفي للقطاع الصناعي.
- التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية 4. التمويل المصرفي للواردات والصادرات.
- المتغير المستقل: سعر الصرف.

## بناء نموذج الدراسة

الشكل رقم (1) يمثل انموذج الدراسة ويوضح العلاقات المذكورة في فرضيات الدراسة

**حدود الدراسة**

- ✓ **الحدود الزمانية** : خلال الفترة 2005-2018.
- ✓ **الحدود المكانية** : الجهاز المصرفي السوداني.

**مصادر البيانات**

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية والتي من أهمها المراجع والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي وللمصارف محل الدراسة.

**الدراسات السابقة**

- ✓ **دراسة بدرالدين عبد الرحمن(2015) الدور التنموي للتجارة الخارجية في الدول النامية بالتركيز على السودان 1990 - 2008) :** رسالة ماجستير جامعة السودان كلية التجارة هدفت الدراسة الي تحليل الدور التنموي للتجارة الخارجية تم استخدام المنهج الاستقرائي في استخلاص النتائج من خلال البيانات بعد تحليلها باستخدام قواعد الإحصاء والاقتصاد القياسي والنظرية الاقتصادية وخلصت الي ان هناك دور جوهري وحيوي للتجارة الدولية في البلدان الاقل نموا مثل السودان واوصت بتشجيع الصادرات وتقليل الواردات للسلع الكمالية(الرحمن ،2015: 31).
- ✓ **دراسة عبد الغفار أثر التمويل بالمرابحة على الربحية في المصارف السودانية، عام (2008):** هدفت الدراسة الى معرفة أثر التمويل بالمرابحة على الربحية في البنوك السودانية ومعرفة أثر التمويل بالمرابحة على السيولة في البنوك على المدى الطويل وتمثلت مشكلة الدراسة في تأثير التمويل بالمرابحة على الربحية في البنوك السودانية والتي تمثلت في إحجام البنوك عن تقديم التمويل بها نسبة للتعثر في السداد وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل بالمرابحة يؤدى إلى زيادة الارباح في البنوك السودانية وأوصت الدراسة بضرورة استخدام صيغة المرابحة في عمليات التمويل(الشيخ ، 2008).
- ✓ **دراسة (العبد،2009): الأمن الغذائي في السودان ودوره في سد الفجوة الانتاجية وزيادة الانتاج المحلي :** هدفت هذه الدراسة لمعرفة الأمن الغذائي في السودان ودوره في سد الفجوة الانتاجية وزيادة الانتاج المحلي تم استخدام المنهج الاستقرائي في استخلاص النتائج من خلال البيانات بعد تحليلها باستخدام قواعد الإحصاء والاقتصاد القياسي والنظرية الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى نموذج قياسي يوضح أهم العوامل التي توثر على الطلب على السلعتين والتي هي في تزايد مستمر. أوصت الدراسة: بضرورة الاهتمام بزراعة القمح حتى يحقق إنتاجية عالية وسد الفجوة الغذائية بزيادة الإنتاج المحلي وتوفير المخزون الكافي، وكما أوصت أيضا بالاهتمام بزراعة الذرة حتى يحقق فائض يستفاد منه في الصادر.

**الاطار النظري**

**اولا : التجارة الخارجية**

المقصود بمصطلح "التجارة الخارجية" في ذلك الشأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية وذلك لتباين الكبير في الرأي حول نطاق مضمونة والصور التي يتآلف منها وفي هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق ومصطلح التجارة الخارجية بمعناها الواسع، فيغطي مصطلح التجارة الخارجية كل من الصادرات و الواردات المنظورة والغير منظورة في حين يغطي مصطلح التجارة الخارجية بالمعني الواسع كلا من الصادرات والواردات المنظورة السلعية، الصادرات و الواردات الغير منظورة، وقد أتجه بعض الكتاب إلي استخدام اصطلاح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها بينما انطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة علي التجارة الخارجية بالمعني الواسع (عفيفي ،2010 : 32-33).

وهي ما تعرف اصطلاحا بالمعاملات الاقتصادية الدولية وتنقسم كما هو واضح ألي حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة فالتجارة الدولية بهذا المفهوم لها جذور تاريخية بدأت مع الإنسان مع دخوله في التجمعات الإنسانية وما نريد توضيحه هو أن التجارة الدولية ليست بالمفهوم الحديث الذي يعرفه الإنسان الأول مرة ولكن الحديث فيه هو تطور مضمونة و وسائلة بشكل يتماشى مع التطورات التي حصلت وتحصل على النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الدولية، فحركة التبادل التجاري بدأت بمفهوم بسيط "المقايضة" بدون تعقيد في وسائل تنفيذه والظروف التي تحكم العمل على هذا الأساس(يونس ،1986: 11).

وانطلاقا مما سبق نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.

**ثانيا : أهمية التجارة الخارجية**

تقوم التجارة الدولية على أساس وجود الفروق المختلفة في الإمكانيات والموارد الطبيعية والظروف الجغرافية المختلفة بين الدول (عوض ،1995 :14).

كما تقوم التجارة الخارجية على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي والقائم في أي اقتصاد لذلك لا يمكن أن يعيش الفرد آو المجتمع بمعزل عن غيره بحيث أنه لن ولم يستطيع إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع ألا بالتعاون مع دول العالم الأخرى، فلذلك تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاجه من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً من خلال نشاطات الاستيراد والتصدير (عز العرب ،1995: 15). وللتجارة الخارجية دور متميز الأهمية في حياتنا الاقتصادية فقد أزداد حجم التجارة العالمية خلال الثلاثين سنة الأخيرة ولم تكن الزيادة مطلقة في الحجم والقيمة فقط بل قد أزادت أيضاً أهمية التجارة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الأخرى الخاصة بمستوى الأداء(هيلر، 1987: 22).

ويمكن القول أن التجارة الخارجية والتخصص الدولي لا يتصل بحركة تبادل السلع بينهما وبين دول العالم فحسب، بل تتعدى ذلك ألي حركة تبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية وتبادل عناصر العمل و انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات المالية أي أن التبادل يمثل لها جملة من العلاقات الاقتصادية الشاملة والتي تحتاجها الدول النامية وتحقق من خلالها مكاسب وإيجابيات تعود لها بالنفع والفائدة) ومع ذلك ظل وجود التجارة الخارجية يشكل بريقاً معزياً للدول النامية لنقل التقنيات والمعدات والآلات الحديثة كما ظل وجودها مدفوعاً بحاجيات الاقتصاد وإسهاماتها في تكوين الناتج القومي(عبيدات ،1995: 20).

**ثالثا : التمويل المصرفي**

يعرف التمويل في اللغة بأنه الإمداد بالمال، واصطلاحاً هو مجموعة الإعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع، أو هو توفير المال الاستثمار جديد، وهذا المال أذا لم يتوفر للمستثمر من مدخراته أقترضه من مدخر أخر، والتمويل الذاتي هو أن يوفر المستثمر ما يلزمه من المال من مدخراته دون الالتجاء إلى غيره، والمستثمر قد يكون صاحب مشروع أو قد يكون المجمع في جملة، وإذا لم يكن على المجتمع قروض خارجية فان القروض الداخلية ما هي ألا نقل المدخرات من شخص ألي أخر بمعني أن الادخار يعتبر المصدر الأساسي للتمويل، ويعرف التمويل أيضا بأنه الإمداد برأس المال أو بغرض نقدي للحاجة إليه في تنفيذ الإعمال، وقيل بأنه هو كافة الإعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول علي النقود واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد علي تعظيم قيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً في ضوء النقدية المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه والمخاطر المحيطة به واتجاهات السوق المالي(الحجازي،11:2001-12).

**رابعا : مصادر التمويل:**

يوجد نوعان من المصادر التي تتاح أمام المؤسسات التجارية للحصول علي الأموال اللازمة لتلبية احتياجاتها سواء لفترات قصيرة الأجل وتتمثل هذه المصادر بالمصادر الداخلية (خربوش ،1999: 122-123).

أما مصادر التمويل الخارجية فيمكن تصنيفها إلى ثلاثة تقسيمات أساسية هي:

1. من حيث المصدر :

أ. مصادر داخليه : وهي الأرباح المحتجزة، بيع الأموال والمؤسسات المالية، إصدار سندات وتسهيلات الموردين.

ب. مصادر خارجية : وتشمل الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية مثل إصدار السندات وتسهيلات الموردين.

2. من حيث الملكية : يتم التصنيف الي مصادر من مالكي المؤسسة كزيادة رأس المال والاحتفاظ بجميع أو جزء من الارباح، وإلى مصادر من المغرضين كالبنوك وموردي الآلات والمعدات ومؤجريها وموردي المواد الخام(خربوش ،1999: 122-123).
3. من حيث الزمن: تقسم مصادر التمويل إلى طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.

**4. أنواع التمويل المصرفي وفقا للقطاعات**

- ✓ **التمويل الزراعي:** يعرف التمويل الزراعي على أنه: توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم.) كما يعرف على أنه: توفري الأموال اللازمة للاستثمار في القطاع الزراعي يفي الوقت المناسب من المصادر المختلفة وهو إما طويل ومتوسط الأجل لتمويل الإنشات والمعدات الأساسية للزراعة أو تمويل قصري الأجل لتنفيذ العمليات الزراعية الموسمية) ويعرف كذلك بانه توفير الأموال اللازمة للقيام بعميات الإنتاج واعادة الإنتاج الزراعي وما يرافق ذلك من أنشطة كالتخزين والنقل والبيع والتسويق.)
- ✓ **التمويل الصناعي** هو تمويل تنموي للمشاريع الصناعية بشروط ميسرة من حيث المدة ومن حيث الأعباء المالية، فيكون عادة طويل أو متوسط الأجل، وبأعباء أقل من الأسعار السائدة في السوق للتمويل التجاري ويجوز منح التمويل الصناعي للمشروع في أي من المجالات التالية(دياب ،1999: 56) . الصناعات الجديدة والمشاريع تحت الإنشاء ومشاريع التوسعة على اختلافها ومشاريع إعادة الهيكلة المالية للمصانع القائمة والاستحواذ على المشاريع القائمة مع استبعاد قيمة الأرض المقام عليها المشروع(عز العرب ،1955).

**خامسا : ميزان المدفوعات**

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل للمعاملات الاقتصادية للدولة مع بقية دول العالم حيث يتم خلال ميزان المدفوعات تسجيل كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين "سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين" في دوله معينة وباقي دول العالم خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة(ناصيف ،2008: 267) . وأيضا يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والمؤجر الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات وموطنين ومؤسسات محليه لبلدنا ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية عادة سنة واحدة(خليل،2005 :773). وكما قيل هو عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة(السريتي ، 2009 :197).

كما في الإمكان يمكن تعريفه بأنه حساب يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في دولة معينة والمقيمين في دولة أخرى خلال فترة معينة من الزمن غالباً ما تكون سنة (خلف ،2001: 233). ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازنا أي أن جانب دائن (ايجابي) تتدرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين (سلبي) تتدرج تحته كافة العمليات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات آلي العالم الخارجي (عوض الله ،2004: 64).

**سادسا : تركيبة ميزان المدفوعات**

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة والمتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي فانه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصوره محدده في ميزان المدفوعات ولذلك يمكنه إعطاء بيانا موجزا لهذه الحكم من المعاملات وتدوينها في أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابه والمتقاربة الأهداف من لذلك فان ميزان المدفوعات يتركب من خمسه حسابات هي :

1. **الحساب الجاري :** يخصص هذا الحساب لتسجيل المعاملات الجارية أو التي تتم بصورة دورية من السلع والخدمات خلال فترة إعداد الميزان، وينقسم الحساب الجاري إلي قسمين رئيسيين هما( الحسني 1999: 116).

أ- الميزان التجاري (تجارة السلع المنظورة) : يتم خلال هذا الحساب تسجيل المعاملات في المادية سواء كانت صادرات أو واردات كما يتم فيه تسجيل الحقوق والديون المتعلقة بتصدير واستيراد السلع ويسمى أحياناً ميزان التجارة المنظورة لأنه يشير إلى حركات السلع المادية التي تمر بمصلحة الجمارك ونستطيع رؤيتها وتسجيلها.

ب- ميزان الخدمات التجارية (الغير منظورة): يسجل في ميزان التجارة الغير منظورة (الخدمات) قيمة المشتريات والمبيعات مثل الدخول من السلع الغير منظورة بالإضافة إلى أرباح الاستثمارات وفواتير القروض أو المدفوعات عن السياحة والتعليم والبعثات الدبلوماسية، التأمين، الشحن، النقل.... الخ (ناصيف ،2008: 270).

2. **حساب التحويلات من طرف واحد:** يخصص هذا الحساب للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقة أو حقوق مالية من والي بقية العالم دون إي مقابل.

وقد يتم للتحويل في صورة سلع وخدمات (كالسلع الحربية) وهذه الحالة يظهر حساب للسلع والخدمات داينا في الدولية التي قامت بتحويل بينما القيد المقابل لذلك فيظهر في الجانب المدين من حساب للتحويلات الحكومية، إما في الدولة المحول إليها، فيظهر حساب السلع مدينا والقيد مقابل لذلك يسجل في الجانب الدائن في حساب خاص يسمى حساب الهبات أو حساب التحويلات الحكومية (مقلد ،1992 :117).

3. **حساب العمليات الرأسمالية:** يسجل هذا الحساب كافة المعاملات التي ينتج عنها تدفقات نقدية ألي الداخل أو الخارج وذلك بقرض الاستثمار(يونس ، 2000:176) كما يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهته هذه الدول، وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تشمل تغيرا في مركز (عابد ، 1999: 291)

- ✓ مفهوم سعر الصرف: تحظى آلية سعر الصرف بأهميّة بالغة كونها نقطة مركزيّة في الاقتصاد المالي الدوليّ، ويكمن دورها في التسوية التي تجريها على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة وتعدلّه، وخاصة في الدول العظمى والمتقدّمة، وكما أنها الأساس الذي يتم الاستناد إليه في مبادلة العملة الأجنبيّة بالعملة الوطنية، بالإضافة إلى قيمة العملة النقدية في دولة ما بالنسبة لدولة أخرى أجنبية.
- ✓ أنواع سعر الصرف: سعر الصرف الحقيقي: يشير ارتفاع مؤشر سعر الصرف في هذا النوع من أنواع سعر الصرف إلى أن السلع المصدرة تعاني من ضعف القدرة التنافسية بالنسبة للأسعار، إلا أنّ انخفاض هذا المؤشر يشير إلى دور إيجابيّ في زيادة قدرة السلع المصدرة على التنافسيّة، وبالتالي يرتفع معدل الصادرات .سعر الصرف الفعليّ: هو مقدار التغيّر الذي طرأ على سعر صرف عملة معيّنة بالمقارنة مع عملات دول أخرى خلال مدة زمنيّة معيّنة، وينتج عن ذلك

تساوي مؤشر سعر الصرف الفعلي مع أسعار صرف الوحدات الثنائيّة، ويشير إلى مدى التغيّرات الإيجابية التي شهدتها عملة بلد ما وسط تغيرات سعر الصرف مع العملات في الدول الأخرى .سعر الصرف الفعليّ الحقيقي: يكشف هذا النوع عن متوسّط التغيرات التي شهدتها أسعار صرف العملات الثنائيّة، ويكون له دلالة ذات أهميّة بالغة تكشف عن مدى قدرة البلد على التنافسيّة في محيط تنافسيّ خارجيّ .سعر الصرف الاسمي: يعتمد هذا النوع على الطلب والعرض على عملة دولة ما في سوق الصرف في فترة زمنيّة وجيزة، ويتقلّب سعر الصرف من فترة لأخرى وفقاً لمستويات العرض والطلب عليه أثر سعر الصرف على التمويل المصرفي للقطاع الزراعي

جدول (1-1) يوضح نتائج تقدير أثر سعر الصرف على التمويل المصرفي للقطاع الزراعي

| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|---|---|---|---|---|
| 0.000 | 7.5 | 2.50 | 18.9 | C |
| 0.009 | -3.27 | 2.87 | -9.397 | EX |

R2= 0.54 F= 10.7 prob F= 0.009

✓ **تقييم نتائج التقدير وفقا للفحص الاقتصادي**

بأجراء الفحص الاقتصادي للمعالم المقدرة يتضح من الجدول (1-1): -

- ✓ اشارة الثابت موجبة وهى تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية وهى تمثل التمويل المصرفي للقطاع الزراعي عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية في الدالة تساوى الصفر أي تمثل الحد الادنى للتمويل للقطاع الزراعي للمصارف محل الدراسة والذى لا يرتبط بمتغير سعر الصرف.
- ✓ اشارة معامل سعر الصرف اشارة سالبة وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين التمويل المصرفي للقطاع الزراعي وسعر الصرف وعليه كلما ارتفع سعر الصرف ينخفض حجم التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الزراعي.

**- تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإحصائي يتضح الاتي**

- ✓ ثبوت معنوية معامل سعر الصرف عند مستوى معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية (P.Value) لمعامل سعر الصرف (للمصارف) اقل من 5% وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتمويل المصرفي للقطاع الزراعي وبالتالي يمكننا القول بأن سعر الصرف يؤثر على التمويل المصرفي للقطاع الزراعي .
- ✓ كما ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (Prob.0.009) وهى قيمة اقل من 5% .
- ✓ يوضح معامل التحديد ان حوالي 54 % من التغيرات في التمويل المصرفي للقطاع الزراعي تم تفسيرها من خلال متغير سعر الصرف، بينما 46% من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة في الانموذج. وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق العلاقة بين سعر الصرف والتمويل المصرفي للقطاع الزراع
- ✓ **أثر سعر الصرف على التمويل المصرفي للقطاع الصناعي**

جدول (2-8) يوضح نتائج تقدير أثر سعر الصرف على التمويل المصرفي للقطاع الصناعي للمصارف

| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|---|---|---|---|---|
| 0.0000 | 10.5 | 1.99 | 21.07 | C |
| 0.0005 | -5.32 | 2.28 | -12.18 | EX |

R2= 0.75 F= 28.3 prob F= 0.0004

✓ **تقييم لنتائج التقدير وفقا للفحص الاقتصادي**

بأجراء الفحص الاقتصادي للمعالم المقدرة يتضح من الجدول (2-8): -

- ✓ اشارة الثابت موجبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية وهي تمثل التمويل للقطاع الصناعي عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية في الدالة تساوى الصفر أي تمثل الحد الادنى للتمويل المصرفي للقطاع الصناعي للمصارف والذي لا يرتبط بمتغير سعر الصرف.
- ✓ اشارة معامل سعر الصرف اشارة سالبة وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين التمويل المصرفي للقطاع الصناعي وسعر الصرف وعليه كلما ارتفع سعر الصرف ينخفض حجم التمويل المصرفي الممنوع للقطاع الصناعي.

**- تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإحصائي يتضح الاتي**

- ✓ ثبوت معنوية معامل سعر الصرف عند مستوى معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية (P.Value) لمعامل سعر الصرف اقل من 5% وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتمويل المصرفي للقطاع الصناعي وبالتالي يمكننا القول بأن سعر الصرف يؤثر على التمويل المصرفي للقطاع الصناعي .
- ✓ كما ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (Prob.0.0005) وهى قيمة اقل من 5% .
- ✓ يوضح معامل التحديد ان حوالي 75 % من التغيرات في التمويل المصرفي للقطاع الصناعي تم تفسيرها من خلال متغير سعر الصرف، بينما 25% من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة في الانموذج. وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق العلاقة بين سعر الصرف والتمويل المصرفي للقطاع الصناعي.

أثر سعر الصرف على التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية (المصارف)

يوضح جدول (3-8) نتائج تقدير أثر سعر الصرف على التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية للمصارف

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 17.40 | 2.19 | 7.9 | 0.0000 |
| EX | -8.69 | 2.52 | -3.44 | 0.0073 |

R2= 0.56 F= 11.89 prob F= 0.0072

✓ **تقييم نتائج التقدير وفقا للفحص الاقتصادي**

بأجراء الفحص الاقتصادي للمعالم المقدرة يتضح من الجدول (3-8): -

- ✓ اشارة الثابت موجبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية وهي تمثل التمويل لقطاع التجارة الخارجية عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية في الدالة تساوى الصفر اى تمثل الحد الادنى للتمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية للمصارف والذي لا يرتبط بمتغير سعر الصرف.
- ✓ اشارة معامل سعر الصرف اشارة سالبة وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية وسعر الصرف وعلية كلما ارتفع سعر الصرف ينخفض حجم التمويل المصرفي الممنوح لقطاع التجارة الخارجية.

**- تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإحصائي يتضح ان**

- ✓ ثبوت معنوية معامل سعر الصرف عند مستوى معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية (P.Value) لمعامل سعر الصرف (للمصارف) اقل من 5% وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية وبالتالي يمكننا القول بأن سعر الصرف يؤثر على التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية.
- ✓ كما ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (Prob.0.009) وهى قيمة اقل من 5%.
- ✓ يوضح معامل التحديد ان حوالي 56 % من التغيرات فى التمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية تم تفسيرها من خلال متغير سعر الصرف، بينما 44% من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة في الانموذج وهذه النتيجة تدل على جوده توفيق العلاقة بين سعر الصرف والتمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية.

✓ **أثر سعر الصرف على التمويل المصرفي الإجمالي**

جدول رقم (4-8) يوضح نتائج تقدير أثر سعر الصرف على التمويل المصرفي الإجمالي للمصارف

| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|---|---|---|---|---|
| 0.0000 | 10.7 | 2.27 | 24.4 | C |
| 0.0006 | -5.14 | 2.61 | -13.43 | EX |

R2= 0.75 F= 26.4 prob F= 0.0006

- **تقييم نتائج التقدير وفقا للفحص الاقتصادي**

بإجراء الفحص الاقتصادي للمعالم المقدرة يتضح من الجدول (4-8): -

✓ اشارة الثابت موجبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية وهي تمثل التمويل المصرفي الإجمالي للمصارف عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية في الدالة تساوى الصفر اى تمثل الحد الادنى للتمويل المصرفي الإجمالي للمصارف والى لا يرتبط بمتغير سعر الصرف.

✓ اشارة معامل سعر الصرف اشارة سالبة وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين التمويل المصرفي الإجمالي وسعر الصرف وعلية كلما ارتفع سعر الصرف ينخفض حجم التمويل المصرفي.

- **تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإحصائي يتضح**

✓ ثبوت معنوية معامل سعر الصرف عند مستوى معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية (P.Value) لمعامل سعر الصرف (للمصارف) اقل من 5% وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والتمويل المصرفي الإجمالي للمصارف وبالتالي يمكننا القول بأن سعر الصرف يؤثر على التمويل المصرفي.

✓ كما ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (Prob.0.0006) وهى قيمة اقل من 5%.

✓ يوضح معامل التحديد ان حوالي 75 % من التغيرات في التمويل المصرفي الكلى للمصارف تم تفسيرها من خلال متغير سعر الصرف، بينما 25% من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة في الانموذج. وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق العلاقة بين سعر الصرف والتمويل المصرفي الإجمالي.

- **أثر سعر الصرف على الصادرات**

جدول (5-8) يوضح نتائج تقدير أثر سعر الصرف علي الصادرات

| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|---|---|---|---|---|
| 0.000 | 9.44 | 2.63 | 24.8 | C |
| 0.0003 | -5.80 | 3.01 | -17.4 | EX |

R2= 0.79 F= 33.6 prob F= 0.0002

- **تقييم نتائج التقدير وفقا للفحص الاقتصادي**

بأجراء الفحص الاقتصادي للمعالم المقدرة يتضح من الجدول جدول (5-8) ان: -

✓ اشارة الثابت موجبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية وهى تمثل حجم الصادرات عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية في الدالة تساوى الصفر يمثل الحد الادنى للصادرات والتي ترتبط بمتغير سعر الصرف.

✓ اشارة معامل سعر الصرف اشارة سالبة وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين حجم الصادرات وسعر الصرف وعليه كلما ارتفع سعر الصرف ينخفض حجم الصادرات.

- **تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإحصائي يتضح**

✓ ثبوت معنوية معامل سعر الصرف عند مستوى معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية (P.Value) لمعامل سعر الصرف اقل من 5% وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف

الصادرات وبالتالي يمكننا القول بأن سعر الصرف يؤثر على الصادرات.

- ✓ كما ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (Prob.0.0002) وهى قيمة اقل من 5% .
- ✓ يوضح معامل التحديد ان حوالي 79 % من التغيرات في الصادرات تم تفسيرها من خلال متغير سعر الصرف، بينما 21% من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة فى الانموذج. وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق العلاقة بين سعر الصرف وحجم الصادرات.

- **أثر سعر الصرف على الواردات**

جدول رقم (6-8) يوضح نتائج تقدير أثر سعر الصرف علn الواردات

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 24.6 | 2.88 | 8.55 | 0.000 |
| EX | -17.2 | 3.30 | -520 | 60.000 |

R2= 0.75 F= 27.1 prob F= 0.0002

- **تقييم نتائج التقدير وفقا للفحص الاقتصادي**

بأجراء الفحص الاقتصادي للمعالم المقدرة يتضح من الجدول (6-8)

- ✓ اشارة الثابت موجبة وهي تتفق مع فروض النظرية الاقتصادية وهى تمثل حجم الواردات عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية في الدالة تساوى الصفر اى تمثل الحد الادنى للواردات والتي ترتبط بمتغير سعر الصرف.
- ✓ اشارة معامل سعر الصرف اشارة سالبة وهذه دلالة على وجود علاقة عكسية بين حجم الواردات وسعر الصرف وعليه كلما ارتفع سعر الصرف ينخفض حجم الواردات.

- **تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإحصائي يتضح أن**

- ✓ ثبوت معنوية معامل سعر الصرف عند مستوى معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالية (P.Value) لمعامل سعر الصرف اقل من 5% وهذه النتيجة تؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات وبالتالي يمكننا القول بأن سعر الصرف يؤثر على حجم الواردات.
- ✓ كما ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (Prob.0.0006) وهى قيمة اقل من 5%.
- ✓ يوضح معامل التحديد ان حوالي 75 % من التغيرات في الواردات تم تفسيرها من خلال متغير سعر الصرف، بينما 25% من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة في النموذج. وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق العلاقة بين سعر الصرف وحجم الواردات.

**الاستنتاجات والتوصيات**

**الاستنتاجات**

1. وجود علاقة عكسية بين التمويل المصرفي للقطاع الزراعي، وسعر الصرف، وعليه كلما ارتفع سعر الصرف ينخفض حجم التمويل المصرفي للممنوح للقطاع الزراعي.
2. وجود علاقة عكسية بين التمويل المصرفي للقطاع الصناعي وسعر الصرف.
3. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والتمويل المصرفي لقطاع التجارة الخارجية.
4. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وإجمالي التمويل المصرفي وعليه كلما ارتفع سعر الصرف ينخفض حجم إجمالي التمويل المصرفي.
5. سياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف لم تؤدي دورها المطلوب في تحسين الاختلال في الميزان التجاري.

**التوصيات**

1. بناء على النتائج المحققة توصي الدراسة بالآتي:
2. العمل على تمويل القطاع الزراعي بالشكل المطلوب حتى يؤدي دوره الأساسي في القطاع الزراعي في السودان.
3. العمل على زيادة التمويل المصرفي لكل من القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية.
4. العمل على معرفة العوامل التي أدت الى إعاقة التنمية الاقتصادية ومعالجتها.

5. يمكن أن تساعد هذه الدراسة صانعي السياسات في تصميم خطة دقيقة تساعد في زيادة الدخل القومي.

6. رفد المكتبة السودانية بمعلومات دقيقة عن سعر الصرف والتجارة الخارجية.

**المصادر**


إسماعيل صبري مقلد .(1995). العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الاولي. القاهرة: المكتبة الأكاديمية .

السيد محمد أحمد السريتى .(2009). اقتصاديات التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى . الإسكندرية :مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع .

إيمان عطية ناصف .(2008). مبادئ الاقتصاد الدولي ،الطبعة الاولي. القاهرة :دار الجامعة الجديدة مصر.

بدرالدين عبد الرحمن .(2015). الدور التنموي للتجارة الخارجية في الدول النامية بالتركيز على السودان. رسالة ماجستير جامعة السودان كلية التجارة 1990-2008 .

حسن دياب .(1999).الاعتمادات المستندية التجارية ، الطبعة الاولى . بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

حسين على خربوش .(1997). الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولي .عمان ، الأردن :دار زهران للنشر.

روبرت هيلر .(1987). التجارة الدولية ،جامعة قاريونس -الطبعة الاولي .

سامي خليل .(2005). الاقتصاد الدولي ، الطبعة الاولى . القاهرة : دار النهضة العربية للنشر .

سامي عفيفي خاتم .(2010) .التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير ، الطبعة الأولى. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية للنشر.

طالب محمد عوض .(1995). التجارة الدولية – نظريات وسياسات ، الطبعة الاولى .عمان : معهد الدراسات المصرفية والمالية.

عبد العزيز عبد الرحيم سليمان .(1995). أسس التبادل التجاري . السودان ، الطبعة الاولي : أرو للطباعة والتجارة العامة جامعة النيلين كلية التجارة .

عبد الغفار مضوي على الشيخ.(2008) . بحث ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية.

عبير على احمد الحجازي .(2001). مصادر التمويل مع شرح مصدر القروض وبيان كيفية معاملته ضريبياً ، الطبعة الاولي: دار النهضة العربية للنشر.

عرفات تقي الحسني .(1999). التمويل الدولي، الطبعة الأولى .عمان : دار مجدلاوي للنشر.

فليح حسن خلف .(2001). العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى .عمان : مؤسسة الوراق للنشر.

محمد إبراهيم عبيدات .(1995). الاستيراد والتصدير بين التنظير والتطبيق : مؤسسة زهران لخدمات النشر.

محمد سيد عابد. (1999). التجارة الدولية ، الطبعة الاولي. مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية .

محمود يونس .(2000). اقتصاديات دولية ، الطبعة الثانية .الإبراهيمية ، الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر والتوزيع .

محمود يونس .( 1986). مقدمة في نظرية التجارة الخارجية ، الطبعة الاولي . بيروت : الدار الجامعية للنشر والطباعة.

مصطفى محمد عز العرب .(1995). النظرية البحتة في التجارة الخارجية ، الطبعة الاولي. القاهرة: دار أرو للنشر .